الشاهين يرفض تأجيل الاستجوابات

استغرب النائب أسامة الشاهين ما حدث في جلسة امس من تأجيل أي استجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إلى نهاية دور الانعقاد الحالي.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن ما حدث اليوم هو انتهاك لكل المبادئ الديمقراطية والدستورية بحجة تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية.

وأضاف إن تأجيل كل الاستجوابات الحاضرة والمستقبلية وفقاً لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» والموقع الرسمي لمجلس الأمة، يعد مخالفة لمبادئ الديمقراطية وقواعد العدالة وحق الشعب وممثليه بأن يصل هذا التأجيل إلى شهر أكتوبر 2022 أو أبعد من ذلك.

ورأى أن هذا التأجيل باطل ويعد مخالفة كما بينها النائب د. بدر الملا في المادتين 110 و135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي استوجبت التصويت على تأجيل الاستجوابات أكثر من أسبوعين نداء بالاسم وبتوافر الأغلبية الخاصة وهما شرطان لم يتحققا في الجلسة.

الحكومة أدت اليمين الدستورية وأحالت برنامج عملها إلى مجلس الأمة.. والغانم أعلن بطلان عضوية الداهوم

رفض «العفو الشامل» وموافقة على «المرئي والمسموع» و«المطبوعات والنشر»

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الامه مرزوق الغانم جلسة مجلس الامة العادية امس وسط عدم حضور 30 نائبا منهم 27 كانوا متواجدون خارج المجلس متضامنين مع النائب بدر الداهوم وثلاث نواب معتزرين

ثم انتقل المجلس الى البند الأول والامين العام يتلو الأوامر الأميرية والمراسيم الخاصة بتشكيل الوزارة والامين العام عادل اللوغاني يتلو اسماء الحضور

الحكومة تؤدي القسم

ثم انتقل المجلس الى بند قسم الحكومة حيث طلب الرئيس الغانم من الوزراء الجدد على التشكيل الحكومي الحالي القسم حيث ادى رئيس وأعضاء مجلس الوزراء (الحكومة) في بداية جلسة مجلس الأمة العادية امس اليمين الدستورية وذلك لمباشرة أعمالهم في مجلس الأمة وفقا للمادة (91) من الدستور.

وتقضي المادة سالفة الذكر بأنه قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي اليمين أمام المجلس في جلسة علنية.

وكان سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أصدر في 24 يناير الماضي أمرا أميريا بتعيين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيسا لمجلس الوزراء.

وأصدر سمو أمير البلاد في الثاني من مارس الجاري مرسوما بتشكيل الحكومة الجديدة كما استقبلهم سموه في قصر بيان صباح اليوم التالي وبحضور سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح لأداء اليمين الدستورية بمناسبة تعيينهم

بطلان عضوية الداهوم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، تلقيت من المحكمة الدستورية أحكامها في الطعون الانتخابية وانتهت فيه الى بطلان عضوية بدر الداهوم واستنادا على المادة 84 من الدستور والمادة18 من اللائحة وبناء عليه.. المجلس يعلن خلو مقعد بدر الداهوم ويبلغ رئيس الوزراء.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى بند المضابط، وصادق عليها.

وكان الغانم افتتح الجلسة صباح امس ثم بدأ الأمين العام عادل اللوغاني تلاوة أسماء الحضور والمعتذرين.

بعد ذلك تلا مراسيم استقالة الحكومة وتكليف صباح الخالد رئيسا للحكومة ومرسوم المادة 106 وتأجيل أعمال المجلس بالإضافة إلى مرسوم تشكيل الحكومة.

وحضر رئيس الوزراء وجميع الوزراء، كما من النواب بالإضافة إلى الغانم:

1 –احمد الحمد
2 –خليل الصالح
3 –حمد سيف
4 –عدنان عبدالصمد
5 –علي القطان
6 – عبدالله الطريجي
7 – سعد الخنفور
8 –مبارك الخجمه
9 – هشام الصالح
10 –يوسف الفضالة
11 –سلمان الحليلة
12 –خالد عايد
13 –سعدون حماد
14 –ناصر الدوسري
15 –حمود مبرك
16 –أحمد الشحومي
17 –يوسف الغريب

استقالة جماعية وعدم تعاون

وقال الفضالة في كلمة خلال مداخلة له : تواجدنا في الجلسة لتثبيت القواعد الدستورية، والرسالة الأخرى للحكومة والمجلس: هل أنتم راضون على قسمكم بهذا الشكل، قسمكم غير مقبول أن يكون بهذا الشكل من المفترض لا تقبلون على أنفسكم الاستمرار..

لا يمكن الاستمرار بهذا الشكل، أوجه لكم دعوة لتقديم استقالات جماعية وأنا أولكم وهناك استجواب لرئيس الوزراء فليقدم له عدم تعاون وانا أولكم».

ثم انتقل المجلس الى مناقشة عدد من القوانين المدرجة على جدول الاعمال وكان وافق مجلس الأمة على قانون المرئي والمسموع في مداولته الأولى بعد أن وافق على التعديلات 32 نائبا وامتناع نائب من أصل الحضور وعددهم 33، فيما أجل المداولة الثانية أسبوعين لمناقشتها في اللجنة التعليمية.

المطبوعات والنشر

كما وافق في المداولة الأولى على التعديلات الواردة على قانون المطبوعات والنشر، وأجل المداولة الثانية أسبوعين لمناقشة التعديلات في اللجنة التعليمية. والتعديلات التي وردت خلال الجلسة على المادتين 21 و27 تضمنت «حظر نشر ما شأنه المساس بالقضاء او النيابة العامة وكذلك حظر نشر التقارير والمعاهدات الدولية السرية وما يدور في اي اجتماعات رسمية دون إذن بالنشر وخروج الصحيفة عن الغرض المخصصة لها أو إثارة الفتن الطائفية والاجتماعية».

العفو الشامل

ثم انتقل المجلس وناقش قانون العفو الشامل حيث رفض المجلس القانون من حيث المبدأ تقرير اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم وعددها (4).

وجاءت نتيجة التصويت موافقة ستة أعضاء وعدم موافقة 27عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 33 عضو

«تأجيل أقساط القروض»

وافق مجلس الأمة بإجماع الحضور (33 عضوا) بالمداولتين الأولى والثانية على التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراحات بقوانين بشأن تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته، وذلك بعد إدخال تعديل عليه من جانب الحكومة.

ونص القانون كما وافق عليه المجلس على ما يلي:

مادة 1: يؤجل سداد الالتزامات المالية المستحقة على من يرغب في ذلك من المواطنين لدى الجهات التالية:

1 – صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين
2 – صندوق دعم الأسرة
3 – المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
4 – بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية

وتصدر هذه الجهات القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة 2: يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي، لمن يرغب في ذلك من المواطنين المستحقين. ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة 3: تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين في ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ويجوز بقرار من الجهات المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد المدة لستة أشهر أخرى.

مادة 4: تؤخذ الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الخزانة العامة للدولة

مادة 5: على رئيس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مساندة المقترضين

وكان وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية خليفة حمادة قد طلب في مداخلة له خلال الجلسة التعديل على الاقتراح بأن تؤجل الأقساط لمن يرغب، مبينا أن الأجهزة الفنية والبنك المركزي جاهزان لإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أحمد الحمد إن هدف اللجنة كان مساندة المقترضين وتأجيل جميع الالتزامات سواء لصندوق دعم المتعثرين أو بنك الائتمان «دعم تمويل البنوك لمتضرري كورونا»

ووافق المجلس على تعديل وزير المالية بشأن اختيارية تأجيل المواطن لأقساط قروضه والتزاماته المالية لدى الجهات الواردة بالقانون «البنوك المحلية وشركات التمويل والتأمينات الاجتماعية وصندوقي الاسرة والمتعثرين». وينتقل للتصويت على تقرير اللجنة المالية.

من جهة ثانية، أكد وزير المالية خليفة حمادة بعد إقرار قانون «دعم تمويل البنوك لمتضرري كورونا» خلال جلسة مجلس الامة اليوم أن «الحكومة جاهزة للتنفيذ فور إقرار القانون».

ووافق المجلس على مشروع ومقترحات قانون دعم وضمان تمويل البنوك للعملاء المتضررين «اصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة»من تداعيات فيروس كورونا في مداولته الثانية بإجماع الأعضاء الحضور وعددهم 33 عضوا.

وخلال المناقشة أعلن وزير المالية خليفة حمادة موافقة الحكومة على تقرير المالية البرلمانية بشأن تمويل البنوك للمتضررين من كورونا، موضحا أن «مشروع القانون هو نفسه الذي رفض في المجلس السابق وتم اختصاره ليشمل المشاريع المتوسطة والصغيرة والناشئة.. وأزيلت مشاريع أخرى».

وأوضح النائب أحمد الحمد بدروه أن التقرير اللجنة المالية ركز على المشروعات الصغيرة والمشروعات الناشئة وتحديد الدعم يحدده البنك بعد دراسة.

ورفض مجلس الأمة، في جلسته المنعقدة اليوم، من حيث المبدأ تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم. فيما أقر بالمداولة الثانية قانون إلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا الرأي وأحاله إلى الحكومة.

وتخلل الجلسة نعي من قبل رئيس مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة باسم السلطتين لكل من النائب السابق باسل الراشد والقانوني بدر العجيل.

تأجيل الاستجوابات

ثم انتقل المجلس لبند الاستجوابات وافق على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن تأجيل الاستجوابات المقدمة له والمزمع تقديمها له إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الـ16.

(وجاءت نتيجة التصويت موافقة 33 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 34 عضوا).

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء أكد في كلمة له بعد انتقال مجلس الأمة إلى بند الاستجوابات «أمامنا عمل ومصلحة عليا للبلد وملفات يجب أن نوليها ما تستحقه من أهمية ونظرا لوجود العديد من الملفات العالقة المهمة والشائكة التي تحتاج إلى جهد وتفان وتعاون».

وأضاف أن «من هذه الملفات الصحة والاقتصاد والتعليم والإسكان والتوظيف ومكافحة الفساد وغيرها من الملفات المهمة التي بحاجة إلى وقت كاف لحلها».

وقال «نحن على نهاية دور الانعقاد الحالي لذلك فإنني أطلب تأجيل الاستجوابات المقدمة والمزمع تقديمها لي إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني لحل العديد من هذه الملفات ولتحقيق ما فيه مصلحة البلاد والعباد».

وتابع «لقد أكدت في السابق مرارا وتكرارا أنني مؤمن بالديمقراطية ومتمسك بها ومرحب دائما بالرقابة الإيجابية الفعالة من قبل مجلس الأمة على أعمال السلطة التنفيذية».

وأشار الخالد إلى تقديم النواب استجوابا له بعد خمسة أيام من أداء القسم أمام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد إضافة إلى تقديم استجواب آخر أمس الاثنين قبل أداء القسم أمام مجلس الأمة فيما أعلن نائب آخرعن أن الاستجوابات تلو الاستجوابات.

وأكد أن «الاستجواب حق ثابت للنائب إلا أن الدستور ومذكرته التفسيرية واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية نظمت بوضوح شروط وضوابط الاستجواب وبغاية استهدافه للمصلحة العامة وعدم عرقلة العمل والإنجاز وافتعال الأزمات لتحقيق أهداف خاصة».

وأضاف «أكدت سابقا أنني لست من طلاب الكراسي والمساءلة الموضوعية الحقة لا تخيفني وقد ذكرت في أكثر من مناسبة لا لإحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية أو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أو مناقشته في جلسة سرية إلا أن ذلك لا يعني عدم تمسكي بالضوابط الدستورية المقررة للاستجواب

الموافقة على 23رسالة

ثم انتقل المجلس لناقشة 35 رسالة واردة حيث وافق على 23 رسالة ورفض رسالتين، كما اطلع على 8 رسائل من بينها تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس،و7 رسائل واردة من سمو الأمير وسمو ولي العهد

واطلع المجلس على تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 22 ديسمبر 2020 حتى 28 فبراير 2021، عملا بالفقرة الأخيرة من المادة (46) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

استأنف الجلسة بعد توقفها إثر سجال نيابي

وقال الوزير مبارك الحريص: أبلغ الأخوة في المجلس إنه تم إحالة برنامج عمل الحكومة الى مجلس الأمة اليوم وذلك وفق الدستور

وقال رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد "أشكر الأخوة على الإنجازات التي أقرت اليوم، لافتا الى ان "الحكومة أحالت برنامجها الى المجلس وتم إيداعه لدى الأمانة العامة.. وكذلك مكافأة الصفوف الامامية تم توقيعها من قبل صاحب السمو وستحال الى المجلس في أسرع وقت

من جانبه، قال النائب خالد عايد: المجلس لا يملك شطب نائب ولا يحاول البعض ان يروج او يتكسب ان ما حصل اليوم هو شطب ولا يملك المجلس سوى إخطار بهذا الأمر

وأضاف: الأمر الآخر.. أمام الحكومة استحقاق مهم جدا ونحن اخترنا الخيار الصعب والمر لقناعتنا بأن استقرار البلد وانجاز القوانين المستحقة هي أولوية لنا جميعا، ونقول الحكومة تحت مجهر الرقابة والتشريع

تحويل الى النيابة

من جهة ثانية، قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم "بناء على لجنة التحقيق التي شكلها مكتب مجلس الأمة كانت هناك توصية أحالت كل ما تقدم إلى النيابة العامة وأتمنى التعاون مع النيابة والقانون يطبق على الجميع وهو ما حدث في الجلسة الافتتاحية السابقة وكل الوقائع تحال إلى النيابة

600 مليون دينار مكافآت للصفوف الأولى

ثم طلب سمو رئيس مجلس الوزراء الكلمة حيث قال أن الحكومة أحالت اليوم برنامج عملها إلى مجلس الأمة وتم إيداعه في الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وواضاف سمو الشيخ صباح الخالد إن «مشروع قانون بفتح اعتماد تكميلي قيمته 600 مليون دينار مكافآت للصفوف الأولى في مواجهة فيروس كورونا تم توقيعه من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسوف يحال إلى مجلس الأمة في أقرب وقت حتى نستطيع الوفاء بالتزامنا تجاه من يقف في مواجهة الخطر».

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق على الغانم عن إحالة كل الوقائع بشأن ما حدث في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة لدور الانعقاد الحالي والتي عقدت في الـ15 من شهر ديسمبر الماضي إلى النيابة العامة بناء على توصية لجنة التحقيق التي شكلها مكتب مجلس الأمة لهذا الغرض.

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة اليوم إلى جلسة يوم الثلاثاء الموافق 13 أبريل المقبل

الغانم مفتتحا الجلسة

سمو رئيس الوزراء متحدثا

جانب من الجلسة

الفضالة يعلن عدم التعاون

الخالد: سمو الأمير وقع مشروع قانون بفتح اعتماد تكميلي بـ 600 مليون دينار لمكافآت الصفوف الأولى

وزير المالية: الحكومة ملتزمة بتأجيل الأقساط وفق الأطر القانونية وبأسرع وقت

الفضالة يدعو لاستقالة جماعية وعدم التعاون مع رئيس الوزراء

العارضي: استجواب لرئيس الوزراء من محور واحد

تقدم النائب مساعد العارضي باستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مكون من محور واحد، هو تعمد رئيس الوزراء تعطيل أعمال السلطة التشريعية.

وأوضحت صحيفة الاستجواب أنه عملا بنص المادة (100) من الدستور ونص المادة (133) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة يرجى التفضل بتوجيه الاستجواب المرفق لسمو رئيس مجلس الوزراء بصفته مع التكرم باتخاذ الإجراءات المقررة في هذا الشأن. ونص الاستجواب على ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

"إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا". (72) سورة الأحزاب

"إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا". (58) سورة النساء

عن تميم بن أوس الداري، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الدين النصيحة ثلاثا)، قلنا لمن يا رسول الله ؟ ، قال : (الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم). (رواه مسلم)

ولما كان التعاون بين السلطات التزاما سياسيا وواجبا دستوريا وأصلا من أصول إدارة الشؤون العامة فإن هذه المعطيات لم تكن تلقى اهتماما وحرصا من قبل سمو رئيس الوزراء.

وبالرغم من تعمد سمو رئيس مجلس الوزراء التعطيل لم يراع الرأي العام أو مواقف القوى والفعاليات السياسية في اختياراته أو في بياناته الرسمية ضاربا بعرض الحائط توجهات الرأي العام في الشارع الكويتي وما ينشأ عن ذلك من خلق أجواء للرفض والاعتراض مؤكدا نهجا غير مألوفا في الممارسة السياسية، وإن لم يعلن أو يصرح برغبة متجذرة لديه بأن الإرادة الشعبية ليس لها محل للتقدير او الاعتبار عنده وقد تعمد تعطيل للجلسات على النحو الذي يعلم الجميع مداه وأثره.

وبناء على نص المادة (100) من الدستور والتزاما بقسمنا الدستوري الذي حملنا المسؤولية السياسية في الرقابة والتشريع، نتقدم بالاستجواب التالي لسمو رئيس الوزراء بصفته.

الصالح: إنجاز حقيقي لأهل الكويت

خليل الصالح

أكد النائب خليل الصالح أن القوانين التي تم إقرارها في جلسة امس تعد إنجازا حقيقيا لأهل الكويت، مشيرا إلى أن هذه القوانين تهم المواطن الكويتي الذي انتظر كثيرا من هذا المجلس أن يقدم له إنجازات ذات قيمة.

وقال الصالح في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن من بين القوانين التي أقرت قانون عدم جواز الحبس الاحتياطي وأيضا توفير الضمان لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة 500 مليون دينار مبينا أنه طلب زيادة المبالغ وهناك موافقة من قبل الحكومة.

وأضاف أنه تم أيضا إقرار قانون لتأجيل أقساط القروض للمواطنين مع إعطاء الحرية لمن يريد التأجيل من عدمه / مشيرا إلى أن النواب طلبوا تنفيذ القانون قبل شهر رمضان، بالإضافة إلى إقرار قانون المرئي والمسموع.